مانع منها في الازل او لتخلف شرطها لوجد ذلك الشرط الا فيما لا يزال فيرد
عليهم بان المانع لو كان قديما لزم الا ينعدم لان ما ثبت قدمه استحال عدمه
فيلزم الا توجد العوالم والتالي باطل فالمقدم مثله وكذا يبطل قولهم انه لم
توجد لتخلف شرط لانا ننقل الكلام لهذا الشرط الذي لم يوجد الا فيما لا يزال
فالذي اخره عن الازل فان قالوا مانع منعه في الازل لزم الا ينعدم هذا الكلام
المانع فلا يوجد الشرط فلا توجد العوالم وان قالوا انه توقف على شرط
اخر كالعوالم ننقل الكلام الى شرط الشرط ثم كذلك فيؤدي الى التسلسل و
ذلك محال فيكون وجود العوالم على هذا التقدير الفاسد متوقفا على محال لانه لا
توجد والتالي باطل فتعين انه فعله بالاختيار وتخصيصه بارادته ما شاء
ولا فعل الا لله كما سياتي في بيان الوحدانية ثم قال في الشرح والحاصل ان
اقسام الفاعل بحسب التقسيم العقلي ثلاثة وهذا التقسيم في الفاعل
من حيث هو اي سواء كان قديما او حادثا فقال فاعل بالاختيار الخ فيتناول
ايضا القديم والحادث لا لانحصار افعاله الاختيارية ووجه الانحصار في
الثلاثة ان الفاعل ان كان يتاتى منه الفعل والترك فهو المختار وان كان
لا يتاتى منه الا الفعل فان كان يتوقف على شرط وانتفاء مانع فهو الفاعل
بالطبيعة وان كان لا يتوقف على ذلك فهو فاعل بالعلة والاقسام موجودة
عند الفلاسفة والطبايعيين فالاول افعال العبد الاختيارية والثاني في بعض
الافتراقات العادية كالنار في الاحراق والادوية في الامراض وتاثيرها على
زعمهم يتوقف على شرط وانتفاء مانع كالنار عندهم تؤثر بشرط وهو المما
سة وانتفاء مانع وهو البلل والثالث كتحريك الخاتم بتحريك الاصبع ثم قال

الشيخ

الشيخ ولا يوجد منها عند المومنين الا واحد يحتمل ان يريد بالمومنين
ما يعم اهل السنة والمعتزلة لانه قابل بهذا القسم الطبايعيين ثم المعتزلة
فسموه القديم وهو صانع العالم والحادث وهو العبد واهل السنة لا صانع
الا الله والى هذا اشار بقوله ثم هو خاص بواحد ويحتمل ان يريد بالمومنين الحق
وهم اهل السنة والمعتزلة فالمعتزلة لا يدخلون بالنسبة الى هذا القسم
في الطبايعيين والله اعلم **وكذا يستحيل ايضا عليه تعالى الجهل وما في معناه**
بمعلوم ما قال الشيخ مراده بما في معناه الظن والشك والوهم والنسيان
وكون العلم نظريا ونحو ذلك ككل الغشية والاغماء والسكر والجنون والموت
وانما امتنع كون علمه نظريا لاستلزامه عدم العلم فان النظر يضاد العلم في
بعض الحواشي وكذا كون علمه ضروريا للخلاف في تفسير الضروري هل هو ما
قارنته الضرورة والافتقار او ما قارنته قدرة حادثة او ما حصل لا عن دليل او ما حصل لا
عن نظر فالاول في حقه والاول ممنوع في حقه تعالى وكذا الثالث **واما الجائز**
في حقه تعالى ففعل كل ممكن او تركه او رد عليه لزوم الدور لما تقرر في
اصطلاح المتكلمين من مرادفة الممكن للجائز فكانه قال واما الجائز في حقه
تعالى ففعل كل جائز او تركه وعبارته في الكبرى سالمة من هذا فانه قال
والجائز في حقه تعالى خلق العباد وخلق افعالهم الخ ونحوه في الوسطى واجيب
بان كلامه هنا يفسر لوجه التنويع في الجائز حتى يرد عليه ما ذكر بل هو حكم على
كل فرد من افراد الجائز كالثواب والعقاب وبعثة الانبياء والصلاح والاصلح
ونحو ذلك فكانه قال افراد الجائز في حقه تعالى لا تنحصر في عدد كما انحصرت الواجبات
والمستحيلات في عشرين بل هي فعل كل ما يحكم العقل بجوازه وامكانه فالمقصود

Copyright © King Saud University